المجلة العلمية لكلية الآداب مج 11، ع 1 (2022)، 145 - 162
المجلة العلمية لكلية الآداب
https://artdau.journals.ekb.eg/

حلف بغداد في العلاقات الأردنية - التركية 1955-1956م

السيد السيد حسن محمد فارس
طالب ماجستير – قسم التاريخ – كلية الآداب – جامعة دمياط.

المستخلص

عقب إبرام تركيا والعراق الاتفاق العسكري بينهما في يناير 1955م، رفضت مصر هذا الاتفاق، وعليه بزغ صراع مصري – عراقي، وحاولت كلا من الدولتين استقطاب الدول العربية الأخرى، وعلى رأسها الأردن، التي ابدت موافقة غير معلنه على الانضمام إلى حلف بغداد، ولكن خوفها من الشارع السياسي الأردني جعلها تأجل الانضمام إليه، ولضم الأردن إلى الحلف أرسلت تركيا جلال بايار رئيس الجمهورية التركية إلى الأردن، إلا أن هذه الزيارة واجهت بمظاهرات عنيفة، وفي مرحلة لاحقة أرسلت بريطانيا الجنرال تمبلر رئيس هيئة الأركان العامة للجيوش البريطانية بتوجيه من أنقرة، وقد لقيت زيارته للأردن معارضة قوية جدا عصفت بالحكومة الأردنية نتيجة لاستقالت الوزراء الفلسطينيين، مما جعل الملك حسين يظهر على رأس الحركة الوطنية الأردنية ويعارض انضمام بلاده للحلف، وقد توج هذا العمل بطرده للجنرال جلوب رئيس أركان الجيش الأردني في مارس 1956م.

الكلمات المفتاحية:
بغداد ، العلاقات الأردنية - التركية

تاريخ المقالة:
تاريخ اســـــتلام المقالـــة: 29 أغسطس 2021
تاريخ استلام النسخة النهائية: 26 سبتمبر 2021
تاريخ قبـــول المقالـــــة: 13 أكتوبر 2021

Scientific Journal of Faculty of Arts 11 (1) 2022, 145 - 162
المجلة العلمية لكلية الآداب
https://artdau.journals.ekb.eg/

The Baghdad Pact in Jordanian-Turkish Relations 1955-1956 AD

Alsayid Alsayid Hasan Muhamad Faris
Master's Student, Department of History, Faculty of Arts, Damietta University

Abstract

After Turkey and Iraq concluded the military agreement between them in January 1955, Egypt rejected this agreement, and accordingly an Egyptian-Iraqi conflict emerged. The Jordanian political street made it postpone joining it, and to join Jordan in the alliance, Turkey sent Jalal Bayar, President of the Turkish Republic to Jordan, but this visit was met with violent demonstrations, and at a later stage Britain sent General Templar, Chief of the General Staff of the armies. The British under the guidance of Ankara, and his visit to Jordan met with very strong opposition that swept the Jordanian government as a result of the resignation of the Palestinian ministers, which made King Hussein appear at the head of the Jordanian national movement and oppose his country's joining the alliance, and this action culminated in his expulsion of General Globe, Chief of Staff of the Jordanian Army in March 1956 AD.

Keywords: Baghdad, Jordanian-Turkish Relations.

Article history:
Received 29 August 2021
Received in revised form 26 September 2021
Accepted 13 October 2021

1 المقدمة

شكلت مشاريع الدفاع الغربية في الشرق الأوسط أحد الوسائل الرئيسة للغرب للسيطرة على المنطقة، وكان أهم تلك المشاريع حلف بغداد، والذي بدأ بالتحالف التركي الباكستاني في أبريل 1954، والذي عده البعض مقدمة لحلف بغداد ثم تلاه التحالف التركي العراقي النهائي في فبراير 1955 الذى انضمت إليه بريطانيا والباكستان وإيران في نفس العام ، وعلى اثره انقسم العرب إلى معسكرين إحداهما بقيادة العراق يؤيد الارتباط بالغرب في إطار الأحلاف ، والأخر بقيادة مصر وسوريا والسعودية يفضل العمل من خلال الجامعة العربية وتفعيل اتفاقية الضمان الجماعي

حاول الغرب احتواء الأردن بضمها لحلف بغداد من خلال الإغراءات الاقتصادية تارة والضغوط السياسية تارة أخرى، وكانت تركيا بجانب العراق من أكثر الدول تحمساً لضم الأردن إلى الحلف، فسعت تركيا إلى توطيد علاقتها بالأردن من أجل ضمها، ومن ثم فإن هذه الدراسة تحاول الإجابة عن عدة تساؤلات منها:

- ما موقف الأردن من تأسيس حلف بغداد؟
- ما الدور الذي لعبته تركيا لضم الأردن إلى الحلف؟
- هل تأثرت العلاقات الأردنية التركية بتأسيس الحلف؟

وتنقسم الدراسة إلى ثلاثة عناصر:

يتناول العنصر الأول: تشكيل حلف بغداد، وموقف الأردن منه، ويدور العنصر الثاني: دعوة دول الحلف الأردن إلى الانضمام إليه، وقيام الرئيس التركي جلال بايار بزيارة الأردن لإقناع الملك حسين والحكومة الأردنية بالانضمام إلى الحلف، وكذا زيارة تمبلر Templer رئيس هيئة الأركان العامة للجيوش البريطانية إلى الأردن لنفس الهدف، ويتضمن العنصر الثالث موقف الأردنيون من المساعي التركية والغربية لضم الأردن إلى الحلف، وتأثير هذه المساعي على الأوضاع الداخلية في الأردن، وعلى العلاقات الأردنية – التركية.

وقد اعتمدت هذه الدراسة - بصفة أساسية - على وثائق وزارة الخارجية المصرية؛ وبالتحديد الأرشيف السري الجديد

الذى تم اختصاره إلى (أ. س. ج)، فضلاً عن الوثائق البريطانية Foreign Office وتم اختصارها إلى .F.O، هذا بالإضافة إلى بعض المراجع العربية والأجنبية التي ساعدت الباحث في كشف الكثير من الغموض حول هذا الموضوع .

2 تشكيل حلف بغداد

يعد حلف بغداد واحداً من سلسلة المشاريع الغربية للدفاع عن الشرق الأوسط التى تبنتها السياسة الأنجلو أمريكية ما بين 1950_1955م وكان يهدف إلى قيام حلف دفاعي يضم جميع الدول الواقعة على الحدود السوفيتية الجنوبية كحلقة في سلسلة الاحلاف المحيطة بالاتحاد السوفيتي.

وبعد عقد التحالف التركي – الباكستاني اتجهت الأنظار نحو العراق بهدف ضمها للتحالف على اعتبار أنها من دول الحزام الشمالي القريب من الاتحاد السوفيتي، وبالنظر لأهمية توسيع الحلف التركي – الباكستاني، اقترحت الولايات المتحدة على تركيا أن تقوم بالمبادرة لعقد تحالف بينها وبين العراق، وقامت الولايات المتحدة بالتمهيد لجذب العراق إلى دائرة الأحلاف عبر تقديم الدعم العسكري والاقتصادي، فوقعت معها في الحادى والعشرين من إبريل 1954 اتفاقية تعهدت بمقتضاها بتقديم مساعدات عسكرية واقتصادية لها[1].

و في أكتوبر 1954 زار رئيس وزراء العراق "نوري السعيد" تركيا، وأجرى مباحثاته مع "عدنان مندريس" بين فيها أن أمن العراق مرتبط بأمن تركيا وإيران، وقد اتفق الجانبان العراقي والتركي في نهاية المباحثات على أن أمن البلدين يتطلب قيام تعاون وثيق مع الدول المجاورة، وأن أفضل حل لسلامة الدول العربية هو ربطها في حلف مع تركيا وإيران وباكستان، والقيام بمحاولات لإقناع مصر بالإنضمام إلى الحلف المقترح[2].

---

[1] نغم عبد الهادي: العلاقات التركية – الأمريكية خلال حكم الحزب الديمقراطي 1950-1960، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2004، ص ص104-107.

[2] وثائق وزارة الخارجية: محفظة 247، ملف 17/27/38 ج1، من السفارة المصرية بأنقرة إلى وزارة الخارجية "بشأن تحركات نورى السعيد لدى تركيا، بتاريخ 1955/2/1.

ولاستكمال المباحثات وجه "نوري السعيد" الدعوة لـ "مندريس" لزيارة بغداد، حيث وصل "مندريس" بغداد في يناير 1955، وأجرى مباحثات مستفيضة استغرقت أسبوعاً، وعلى إثر ذلك صدر بيان مشترك في الثانى عشر من يناير 1955 أعلن فيه بأن العراق وتركيا مستعدتان لعقد تحالف عسكري[1].

أحدث البيان المشترك ردود فعل متباينة، فمن جهة نددت معظم دول الجامعة العربية وعلى رأسها مصر بالبيان، بينما عبرت الولايات المتحدة وبريطانيا عن دعمهما له[2]، وتحركت الحكومة المصرية سريعا من أجل تكوين جبهه عربية مناهضة للمشروع، فدعت إلى اجتماع لرؤساء الوزراء العرب في القاهرة في يناير1955 من أجل اتخاذ قرار حاسم ضد المشروع[3].

وقد لبت الحكومة الأردنية الدعوة، ومثل الأردن توفيق أبو الهدي رئيس الوزراء الذى أعلن أن بلاده لا تحبذ الانضمام للأحلاف إلا بموافقة الدول العربية، إلا أنها لا تستطيع إدانة تصرف العراق[4].

ويظهر من هذا البيان المراوغ أن الأردن فضل عدم التعجل في اتخاذ أي قرار ضد المشروع، وفي نفس الوقت المحافظة على علاقته الطيبة مع مصر.

بالإضافة إلى المخاوف التي أبدتها الحكومة الأردنية من الرأي العام الأردني الذى استجاب للدعاية المصرية السورية السعودية المعارضة للحلف، ومن ثم فضلت الأردن عدم الانزلاق في هذا المسلك مؤقتا في أوائل 1955 ، وأجلت النظر فيه حرصا على استقرارها [5] .

---

[1] نفس المصدر: من السفارة المصرية بطهران " بشأن البيان المشترك عن المحادثات التركية العراقية، بتاريخ 1955/1/13.

[2] بدوي واعر: سياسة الولايات المتحدة تجاه تركيا 1945-1960، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنيا، 2007، ص ص119-122.

[3] أنتوني ناتنج: ناصر، ترجمة شاكر إبراهيم سعيد، ط2، مكتبة مدبولى، القاهرة، 1993، ص ص111-113.

[4] F.R.U.S.: 1955-1957, Volume XIII, Near East: Jordan-Yemen, Telegram from the Embassy in Jordan to the Department of state, No.239, 7 February,1955, pp.1-2.

[5] محمد محمود الدوداني: : تركيا وإسرائيل حقائق الذاتية ومزاعم الموضوعية 1949-1960، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2015، ص 80 .

وعلى أية حال، فلم يثْنِ رفض الدول العربية "نوري السعيد" و "مندريس" من إتمام ما بدئ به، لذا قام "مندريس" بزيارة إلى العراق في فبراير 1955، وبعد مباحثات قصيرة بين الجانبين وقعَ الطرفان ببغداد في الرابع والعشرين من فبراير1955 الميثاق العراقي- التركي[1].

وأكدت بنود الميثاق، على أن الباب مفتوح لانضمام أية دولة من دول الجامعة العربية وغيرها من الدول التي يهمها أمر السلام والأمن في هذه المنطقة[2]، ولدعم هذا الميثاق وتوسيع قاعدته، انضمت إليه بريطانيا في إبريل 1955، وانضمت باكستان إلى الميثاق في يوليو من نفس العام[3].

عقب الإعلان عن توقيع الميثاق العراقى التركي نشطت القاهرة في إيجاد مشروع مقابل للتعاون العربى المشترك يستثنى منه العراق، كإجراء مقابل لهذا الاتفاق، فتم توقيع الميثاق الثلاثى بين مصر وسوريا والسعودية في مارس1955[4].

أسهم الميثاق الثلاثي في زيادة الانقسام داخل العالم العربي، وزاد من حدة المنافسة بين مصر والعراق على زعامة المنطقة، وسعت كلتا الدولتان لضم الدول العربية إلى أحد الميثاقين، وكانت الأردن إحدى محطات هذه المنافسة، فعقب توقيع الميثاق قام كلا من "صلاح سالم" وزير الارشاد المصري و"خالد العظم" وزير الخارجية السوري في جولة للترويج للميثاق بدأها بالأردن والتقيا برئيس الوزراء الأردني توفيق أبو الهدى الذى لم يعط رأيا نهائيا بشأن الانضمام للميثاق، وإنما طلب مهلة يدرس خلالها المشروع المصري[5]، وتشير تقارير للخارجية البريطانية أن الملك حسين

---

[1] وثائق وزارة الخارجية المصرية: محفظة 1404، ملف 17/27/38 جـ1، من السفارة المصرية في بغداد إلى وزارة الخارجية، بتاريخ1955/2/26؛

F.O., V 1073/200 , No. 50, Telegram from Mr. Richmond to Mr. Macmillan, Amman, 10 February 1955.

[2] عبد الحميد شلبي: العلاقات السياسية بين مصر والعراق (1951-1963م)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2000، ص 232.

[3] بدوي واعر: المرجع السابق، ص176.

[4] أحمد فارس: رؤية عبد الناصر للنظام الاقليمي العربي 1952-1955، مجلة المستقبل العربى، ع20، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1980، ص33.

[5] وثائق وزارة الخارجية: محفظة 507، ملف 5/139/140، ج1، بوخارست، رقم 77، مذكرة بشأن مشروع الدفاع العربى المشترك، بتاريخ 1955/3/12.

كان قد أكد للسفير البريطاني في عمان في الثاني من مارس 1955 - قبل يوم من وصول الوفد - أن الأردن لن يورط نفسه مع المعسكر المصري[1].

وبالرغم من ذلك فقد استمرت مصر في مساعيها من أجل جذب الأردن، وأعلنت أنها أعدت برنامجاً اقتصاديًا من أجل الأردن يهدف إلى إحياء الاقتصاد الأردني والدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي [2].

وتحالفت الصحافة الأردنية مع الشارع السياسي في الأردن فشنت هجومًا على العراق وسياستها المؤيدة للغرب وامتدحت مصر وقائدها جمال عبد الناصر بسبب موقفه المعارض للأحلاف والمناوئ للغرب[3].

وصرح وزير الشئون الخارجية الأردنية : "أن الأمور قد وصلت إلى حد بحيث أن من يعارض تأييد مساعدة مصر أو سوريه من القادة الأردنيين في مقاومتهم لحلف بغداد يصبحون عرضة للاغتيال؛ إذ أنه سوف يطلق عليه النار في الشارع"[4].

ومن ناحية أخرى سعت دول حلف بغداد لضم الأردن إلى جانبها، فتوجه الملك فيصل ملك العراق إلى عمان في الثامن والعشرين من مارس1955، حيث أجرى مشاورات مكثفة مع نظيره الأردني من أجل انضمام الأردن إلى حلف بغداد، إلا أن رد الأردن جاء مثل سابقه، وهو حاجته إلى بعض الوقت لدراسة المشروع[5].

إلا أن الأردن فضل تجنب الصدام مع الدول العربية، و أعلن رسميا التزام الحياد تجاه هذا النزاع، وصرح رئيس الوزراء أبو الهدى في التاسع والعشرين من مارس 1955 أن موقف الأردن

---

(1) F.O., 371/115496, No.86275, Report Written by E. Mrose "Confidention Egypt Reaction to the Turco- Iraq Agreement", 4 March 1955.

(2) محمد محمود الدودانى: الأزمة الأردنية 1957، مجلة المؤرخ المصرى، ع40، جامعة كلية الآداب، القاهرة، 2012، ص268.

(3) وثائق وزارة الخارجية المصرية: أ.س.ج، محفظة 248، ملف 1/27/38 جـ1- 17/27/380 جـ1، مذكرة السفارة المصرية بعمان، بشأن صحيفة الدفاع والهجوم على حلف بغداد، بتاريخ يناير 1955.

(4) محمد محمود الدودانى: الأزمة الأردنية1957، ص269.

(5)The Middle East Journal: Vol. 9, Summer 1955, p. 315 .

تجاه حلف بغداد والحلف الثلاثي هو موقف الحياد ولا يمكن الميل إلى أحدهما دون الأخر[1].

ويبدو أن الحكومة الأردنية فضلت عدم التعجل في اتخاذ قرار الانضمام لأحد الفريقين، وانتظار ما ستسفر عنه المواجهة المحتدمة في الشرق الأوسط، ولم يصدر هذا التصريح إلا لكسب الوقت، فلم يكن بمقدور الأردن الحياد خاصة وأنها كانت في أمس الحاجة إلى المساعدات الاقتصادية والعسكرية التى يمكن أن تقدمها دول الفريقين، ويؤيد ذلك قبول الملك حسين الانضمام إلى حلف بغداد فيما بعد في مقابل زيادة حجم المساعدة الاقتصادية والعسكرية البريطانية المقدمة للأردن، ولولا إثارة الحكومة المصرية للرأي العام الأردني لانضم الملك حسين بالفعل إلى الحلف.

ثانياً دعوة الأردن للانضمام إلى الحلف:

استمرت مساعي دول حلف بغداد لضم الأردن إليه، وجاءت أولى المحاولات الرامية إلى ضم الأردن من خلال تركيا، ففي الثاني من نوفمبر 1955 وصل الرئيس التركي جلال بايار إلى عمان في زيارة رسمية لإجراء المباحثات حول انضمام الاردن لحلف بغداد ، وكان برفقته وزير خارجيته فطين زورلو[2]، وخلال الايام الخمسة التي استغرقتها زيارة الوفد التركي، دارت محادثات متواصلة مع الملك حسين حول انضمام الأردن إلى حلف بغداد، وتشير إحدى التقارير البريطانية إلى أن جلال بايار، وبمساندة بريطانيا، حاول جاهداً دفع الملك وحكومة سعيد المفتي للموافقة على الانضمام بتقديم الاغراءات الاقتصادية والعسكرية التي كان ينتظرها الملك، إضافة إلى تأكيد استحالة انضمام اسرائيل إلى الحلف ما لم يتم ذلك بموافقة الدول العربية[3].

وكان على بايار المبادرة إلى تبديد مخاوف الأردنيين من الحلف الذي نجحت الدعاية المصرية في جعله خروجاً عن الصف

---

[1] محمد مسير عارية الربيعي: السياسة البريطانية تجاه الأردن في عهد حكومة انتوني ايدن 1955 – 1957، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، العراق، 2007، ص ص50-51.

[2] نفس المرجع: ص ص50-51.

[3] (F.O, 371/110876, from Duke (Amman) to Shuckburgh (F.O) ,10 /11 /1955.

العربي وتواطئاً مع سياسة الغرب الرامية إلى تحقيق مصالح اسرائيل على حساب الدول العربية، لذلك اعلن في خطاب القاه اثناء زيارته لإحدى الوحدات العسكرية المرابطة في القدس: ((يجب أن لا يندهش الأردنيون إن رأوا الجيش التركي يحارب جنباً إلى جنب مع الجيش العربي، إذا ما تعرض الأردن للعدوان)) [1].

واختتمت هذه المحادثات باجتماع عقد يوم السابع من نوفمبر1955، في القصر الملكي في الشونة (في وادى الاردن)، وكان الجانب الاردني مؤلفاً من الملك حسين ورئيس وزرائه سعيد المفتي ورئيس أركان الجيش الفريق جلوب، وقد بين بايار وجهة نظره التي تتلخص في أن الأردن سيزداد قوة إلى درجة كبيرة إذا ما أصبح شريكاً في تحالف يضم بريطانيا وتركيا وايران والعراق وباكستان, وربما يضم الولايات المتحدة في المستقبل القريب، وفي المقابل خاطب الملك بايار قائلاً: (ان ما عرضتموه يشجع الأردن كثيراً على الانضمام إلى حلف بغداد, غير أن للأردن وضعاً غريباً قائماً على الخوف الدائم من عدو قوي وشرس (إسرائيل)، كما اننا في ضائقة اقتصادية دائمة بسبب وجود مليون لاجئ فلسطيني عاطل عن العمل, كل هذا يجعل الاردن بحاجة الى المال لتنفيذ مشاريع التنمية)[2].

وأعلن الملك حاجة بلاده إلى دعم اقتصادي في مقابل انضمامه إلى حلف بغداد، والتي يصفها جلوب في مذكرة سرية ارسلها للخارجية البريطانية بأنها كانت رشوة مقابل اعلان موافقته، وشملت مطالب بزيادة كبيرة في قواته المسلحة وامواله اضافية للتخلص من الضائقة التي يعانيها الاردن بسبب اللاجئين، ويؤكد جلوب أن الاتراك استنكروا التفكير في المسألة على اساس المساومة، وبينوا بأنهم غير قادرين على عرض زيادة من مواردهم الخاصة, وأن بريطانيا لن تمانع في النظر بهذه المسألة اذا قدمت الحكومة الاردنية هذه الطلبات مباشرة إلى بريطانيا[3].

وحرص جلال بايار على أن يبين للملك أن بريطانيا والولايات المتحدة ستكونان في غاية الحرص على تقوية الأردن

---

(1) محمد مسير عارية الربيعي: المرجع السابق، ص ص65-66.

(2) نفس المرجع: ص ص65-66.

(3) F. O. 371/115653, Memorandum on Jordan and Bagdad Pact, Glubb to F.O, 9/11/1955.

في حالة انضمامه للحلف، وهذا افضل من بقائه وحيداً في مواجهة رغبة اليهود في التوسع، وذهب الاتراك في محاولة استدراج الأردنيين إلى حد التأكيد على أنه بمجرد التوقيع على الحلف فان الجيش العربي يستطيع أن يرسل إلى انقرة بعثة عسكرية لوضع أسس المساعدة العسكرية التركية في حال تعرض الأردن لعمل عدواني من قبل اسرائيل [1].

لم يعط الملك جواباً واضحاً للأتراك حول مسألة الانضمام للحلف، لكن بدا واضحاً أنه مصمم تماماً على عدم تضييع فرصة بيع موافقته بأعلى ثمن ممكن من الاسلحة والطائرات [2]، لكنه كان يخشى ردود الفعل في الداخل، وبين أن الموقف الاردني يقوم على ضرورة الحصول على مزايا ملموسة وفعلية يستطيعون بها ارضاء الرأي العام الاردني حول الانضمام، ورفع ثمن هذا الانضمام إلى اعلى قدر ممكن[3].

ورغم أن المباحثات الأردنية – التركية انتهت دون التوقيع على أية اتفاقية، ولكنها أوضحت أن هناك موافقة مبدئية على انضمام الأردن الى حلف بغداد، وهذا ما أكده وزير الدولة للشؤون الخارجية البريطانية انتوني ناتنج في رسالته السرية إلى وزير الخارجية هارولد ماكميلان حين قال أن الجهود التركية وضعت الأردن على شفا الانضمام إلى حلف بغداد [4].

وإثر هذه الزيارة سعت تركيا بجانب العراق لإقناع الأردن بالانضمام إلى الحلف، وفي 24 نوفمبر 1955م عقد اجتماع في بغداد بين نوري السعيد ورئيس الوزراء التركي عدنان مندريس مع فرحان شبيلات وزير الأردن المفوض في العراق؛ حيث بين نوري السعيد ومندريس أهمية اتخاذ الاردن خطوة الانضمام للحلف للحصول على الاسلحة والمعونة الاقتصادية التي ستقدمها

---

(1) F. O. 371/115653, Memorandum on Jordan and Bagdad Pact, Glubb to F.O, 9/11/1955.

(2) Ibid.

(3) Ibid, 371/110876, from Duke to Shuckburgh, F.O ,10 /11 /1955.

(4) نقلاً عن / محمد مسير عارية الربيعي: المرجع السابق، ص ص67-68.

العراق وتركيا في حال انضمام الأردن، وحملاه رسالة إلى الملك حسين بهذا المعنى [1].

كما كانت زيارة "بايار" إلى الأردن تمهيدا لزيارة تمبلر Templer - رئيس هيئة الأركان العامة للجيوش البريطانية - للأردن في نهاية ديسمبر 1955 لنفس الغرض و لتعديل المعاهدة الأردنية- البريطانية لعام 1948، وتحرير الجيش العربي الأردني من السيادة البريطانية، قدم تمبلر للحكومة الأردنية مذكرة تنطوي على موافقة حكومة بلاده على الشروط التي عرضها الأردن على جلال بايار، وعلى ما يبدو أن الحكومة البريطانية قد أخطأت في إرسال الجنرال تمبلر على رأس المفاوضات، وكان ذلك ناشئًا من عدم تقديره للوضع الداخلي هناك ، وبدا للرأي العام الأردني أن إرسال تلك الشخصية العسكرية ليس إلا محاولة للضغط على الأردن، وأن لبريطانيا مصلحة مهمة في إدخال الأردن إلى حلف بغداد [2].

كما حاولت تركيا والدول الغربية استغلال العلاقات بين الأردن ولبنان للضغط على الأردن من أجل الانضمام إلى الحلف، فوجهت تركيا من خلال الرئيس اللبناني كميل شمعون رسالة إلى رئيس الوزراء الأردني توفيق أبو الهدي لإقناعه بفوائد الانضمام إلى الحلف وأهمية انضمام الأردن إليه[3].

وعلى الرغم من ميل الملك حسين إلى الانضمام إلى الحلف، إلا أنه كان يخشي من رد فعل الشارع الأردني، خاصة وأنه – الشارع الأردني- كان متأثر بشكل كبير بالدعاية المصرية ضد الحلف.

3 الأردنيون والدعوة إلى الحلف

قوبلت مساعي ضم الأردن إلى حلف بغداد برفض شديد من الشارع الأردني الذى كانت تحركه مصر ، وتكشف الوثائق النقاب عن دعوة السفارة المصرية بعمان للوزراء الفلسطينيين لحضور الحفل الذي أقيم لاستقبال محمد أنور السادات – عضو

---

[1] ولدمار غولمان: عراق نوري السعيد، انطباعاتي عن نوري السعيد بين سنة 1954 – 1958، مطابع مؤسسة الانتاج الطباعي، بيروت، 1965، ص126-127.

[2] محمد محمود الدودانى: الأزمة الأردنية1957، ص269.

[3] ولاء فاروق أحمد: السياسة الأردنية بين القوى الأقليمية والدولية 1951-1961، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنيا، 2008، ص ص72-73.

مجلس قيادة ثورة يوليو السابق ورئيس تحرير جريدة الجمهورية وقتئذ- وفي مبنى السفارة اجتمع الوزراء الفلسطينيون الأربع الأعضاء في الحكومة الأردنية، وتم الاتفاق على تقديم استقالة جماعية لسعيد المفتي – رئيس الوزراء الأردني- حتى يتم تفويت الفرصة على تمبلر الذي أصر على عدم مغادرة الأردن دون أن يحمل وثيقة أو ردًا صريحًا على مقترحاته التي قدمها [1].

وعقب اجتمع مجلس الوزراء الأردني لدراسة المقترحات البريطانية؛ حصل اتفاق بالإجماع على تقنين وتحديد المطالب الأردنية، وتشكلت لجنة وزارية لصياغة الرد الأردني على المذكرة البريطانية، فأعدت مشروع اتفاقية أردنية بريطانية، وقدمتها إلى مجلس الوزراء فوافق عليها بالإجماع، وفي أثناء المفاوضات للوصول إلى قرار ما في هذا الشأن ظهر انشقاق في حكومة سعيد المفتي، إذ أقنع "نعيم عبد الهادي" -أحد الوزراء الفلسطينيين- زملاؤه الوزراء الفلسطينيين بتقديم استقالاتهم بحجة أن ضم الأردن للحلف من شأنه أن يقضي على القضية الفلسطينية، ولتبرير هذه الاستقالة طلب الوزراء الفلسطينيون الأربعة عرض الرد الأردني على الحكومة المصرية، قبل تقديمه إلى الوفد البريطاني باعتبار أن القضية الفلسطينية لا تعني الأردن وحدها، بل تعني الأقطار العربية جميعًا وخاصة مصر [2].

حاول "تمبلر" تفادي الأزمة الوزارية فأكد أن انضمام الأردن لن يؤثر بشكل من الأشكال على وضعها بالنسبة للحل النهائي للقضية الفلسطينية ، إلا أن محاولته لم تثن الوزراء الأربعة وبالفعل قدموا استقالتهم في الثالث عشر من ديسمبر، وتبعهم في الاستقالة في نفس اليوم رئيس الوزراء، مما تسبب في أزمة وزارية كانت الأولى من نوعها منذ قيام الوحدة بين ضفتي الأردن وكانت ذات دلالة مهمة، إذ اتجهت أنظار بعض رجال السياسة الفلسطينيين نحو القاهرة ونحو عبد الناصر بالذات منذ صفقة الأسلحة التشيكية التي عقدتها مصر مع الكتلة الشرقية في سبتمبر

---

[1] وثائق وزارة الخارجية المصرية: أ.س.ج. محفظة 707 ملف 3/7/231 جـ1-2/7/231 جـ2- 1/7/231 جـ3، مذكرة السفارة المصرية بعمان، بشأن استقالة الوزراء الأربعة في الحكومة الأردنية، بتاريخ 1955/12/14.

[2] محمد محمود الدودانى: الأزمة الأردنية1957، ص ص270-272.

1955 وأملوا أن يتمكن من دحر الإسرائيليين واعادتهم إلى ديارهم [1].

أثرت استقالة الوزراء الفلسطينيين على الرأي العام الأردني الذى كان هادئًا، وما لبث أن تغير وعبر عن نفسه في أحداث شغب وعنف ومظاهرات ضد الحلف ويقول "جلوب" -رئيس أركان الجيش الأردني- واصفًا هذا التغير في الرأي العام: "بأنه مفاجئ ووخيم"، وقد اندلعت المظاهرات في الضفتين الغربية والشرقية، ومهما كانت أسباب استقالة هؤلاء الوزراء، فإن الرأي العام صنع منهم أبطالاً بعد أن أعلنوا أنهم ليسوا ممن يخونون بلدهم، وأن استقالتهم لأسباب وطنية [2].

وبالرغم من تلك الضغوط فإن الملك حسين كان مصمماً على الانضمام إلى حلف بغداد، فأرسل الملك حسين مندوباً للمشاركة في اجتماعات لجنة مقاومة الأعمال الهدامة التابعة للحلف بغداد في 25 مايو 1955م، والتى ضمت ممثلين عن كل من: تركيا والأردن ولبنان والعراق وإيران، ودارت اجتماعات اللجنة حول تنسيق جهود قوات الأمن الداخلي بين الدول الأعضاء لمكافحة الشيوعية وتتبع أعمالها وإحباط مؤامراتها[3].

وفي أوائل عام 1956م قام الملك حسين برفقة والدته الملكة "زين الشرف" بزيارة تركيا، والتقى خلال الزيارة برئيس الوزراء التركي "عدنان مندريس" ووزير خارجية العراق "برهان الدين باشا"، وبعد سلسلة من اللقاءات وافق الملك حسين على الانضمام إلى حلف بغداد، وطلب مهلة مدتها شهر لتهيئة الرأي العام في الأردن، واتفقا على أن يكون الشريف ناصر حلقة الاتصال بين عمان وأنقرة[4].

وإثر عودته من تركيا كلف الملك حسين هزاع المجالي بتشكيل الوزارة، والذى يؤمن بضرورة التعاون مع الغرب

---

(1) علي محافظة : العلاقات الأردنية – البريطانية من تأسيس الامارة حتى الغاء المعاهدة (1921 – 1957) ، دار النهار، بيروت، 1973، ص ص 237 – 238.

(2) محمد مسير عارية الربيعي: المرجع السابق، ص ص66-68.

(3) ولاء فاروق أحمد: المرجع السابق، ص ص72-73.

(4) ممدوح رضا: مذكرات الملك طلال، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1962، ص ص210-211.

وبخاصة بريطانيا، بالإضافة إلى أنه كان يفضل انضمام الأردن إلى الحلف التركي العراقي، فوجد في ذلك صعوبة بالغة تكمن في عدم تعاون وزراء من الضفة الغربية في حكومته، وكان من الصعوبة بمكان أن يشغل وزراء من الضفة الغربية مكانًا في وزارته، لأن الوزراء السابقين في حكومة المفتي أعلنوا أنهم استقالوا لأسباب وطنية وأن من يخلفهم خائن، وعلى الرغم من حصوله على موافقة وزراء من الضفة الغربية ؛ بالاشتراك معه فإن ذلك لم يؤمن له الدعم المطلوب من الضفة الغربية ، إذ سرعان ما استقالت وزارته بعد اندلاع المظاهرات في مدن الضفة الغربية أريحا، نابلس، القدس، الخليل ، وعمان [1].

وعليه كلف الملك حسين سمير الرفاعي بتشكيل الوزارة الجديدة في يناير 1956، وفي غضون ذلك استمرت أعمال الشغب والمظاهرات التي وجهت إلى الولايات المتحدة، حيث قامت مجموعة من المتظاهرين بقصف القنصلية الأمريكية بالحجارة، وإشعال النيران في مركز المساعدات الأمريكية في عمان، مما دفع سمير الرفاعي لطلب المساعدة العسكرية من بريطانيا، والتوسط لدى العراق لإرسال قوات عراقية للأردن وقد استنكرت العراق الدور المصري- السعودي في الاضطرابات الداخلية في الأردن، وتوجهت القوات البريطانية المختلفة إلى عمان، ووجهت بريطانيا إنذارًا شديد اللهجة للحكومة المصرية متهمة إياها بأنها تحاول ضرب المصالح البريطانية في الأردن، وقامت حكومة الرفاعي باتخاذ مجموعة من الإجراءات ضد المتظاهرين، وأعلنت الأحكام العرفية، وتعهد الملك حسين في رسالة وجهها إلى الشعب في الخامس عشر من يناير بمتابعة النضال من أجل إعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى بلادهم، وعلى ذلك فقد تخلت الحكومة الأردنية عن فكرة الانضمام إلى حلف بغداد [2].

وتجدر الإشارة إلى أن جلوب _ رئيس أركان الجيش الأردني - قد طلب من الملك حسين السماح له بالقضاء على الاضطرابات، مما زاد من تذمر الشعب الأردني من وجوده في منصب رئيس أركان الجيش الأردني، حتى إن بعضهم وصفه بأنه

(1) نفس المصدر: ص ص54-56.
(2) محمد مسير عارية الربيعي: المرجع السابق، ص ص66-69.

الحاكم الفعلي في البلاد، بالإضافة إلى ما كانت تشير إليه الصحف المختلفة المناوئة للوجود البريطاني في الأردن، مما جعل الملك حسين يفاجئ الشعب الأردني بطرد جلوب في الأول من مارس 1956، وتبعه مجموعة من الضباط البريطانيين في الجيش الأردني وتعيين علي أبو نوار خلفا له وبذلك تم تعريب الجيش الأردني[1].

طوي الملك حسين بقراره هذا صفحة من تاريخ التدخل البريطاني في الأردن، أضف إلى ذلك أنه قد أراد تحقيق مكاسب شخصية له، بأن نصب نفسه على رأس الحركة الوطنية بدلا من أن ينجرف فيها ، فضلاً عن اكتساب صورة طيبة لشخصه في العالم العربي، كما أن الملك حسين قد ضجر من بريطانيا التي عزفت عن دفع المعونة التي كانت تقدمها للأردن، ليفتح صفحة جديدة في العلاقات مع الدول العربية المتحررة من الهيمنة الغربية والمعارضة لسياسة الأحلاف والمتمثلة في (مصر – سوريا - السعودية) لإرضاء الشعب الأردني[2].

وبالرغم من فشل انضمام الأردن إلى حلف بغداد، إلا أن هذا الحلف عزز من مساعي تركيا للتقرب من الأردن، وأصبحت الأردن جزءً من السياسة التركية في الشرق الأوسط، والرامية إلى قيادة الشرق الأوسط، وإبعاد الأردن عن المحور المصري، وقد ظهر ذلك بشكل واضح خلال تشجيع تركيا لانضمام الأردن إلى مبدأ أيزنهاور، وتأييد الملك حسين خلال الأزمة السياسية في الأردن عام 1957م.

الخاتمة

- أسهمت مشاريع الدفاع الغربية فى الشرق الأوسط فى تقوية العلاقات الأردنية - التركية، رغم التباين الذي ظهر بين البلدين عقب تأسيس حلف بغداد، ومسألة انضمام الأردن إلى الحلف؛ حيث أسهمت عدة عوامل داخلية وخارجية في الحيلولة دون انضمام الأردن على الرغم من كافة الجهود التى بذلتها تركيا لضم الأردن، ورغبة الملك حسين في الانضمام، إلا أن القوة الشعبية في

(1) محمد محمود الدودانى: الأزمة الأردنية1957، ص ص270-271.
(2) نفس المرجع: ص271.

الأردن والضغوط العربية وبخاصة مصر أسهمت في إفشال المساعي التركية.

- على الرغم من رفض الأردن تحت تأثير الضغط الشعبي الانضمام إلى الحلف، إلا أن العلاقات الأردنية التركية لم تتأثر، وذلك نظراً لإدراك الحكومة التركية للضغوط التى تعرض لها الملك حسين، وكذا إدراكها لأهمية ضم الأردن إلى المعسكر الغربي، وإبعادها عن المحور المصري.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً الوثائق غير المنشورة

- **العربية:**

1- وثائق وزارة الخارجية المصرية (الأرشيف السري الجديد):

- محفظة 247، ملف 17/27/38 ج1.
- محفظة 248، ملف 1/27/38 جـ1- 17/27/380 جـ1.
- محفظة 507، ملف 5/139/140، ج1.
- محفظة 707 ملف 3/7/231 جـ1- 2/7/231 جـ2- 1/7/231 جـ3.
- محفظة 1404، ملف 17/27/38 جـ1.

- **الأجنبية:**

- F.O., V 1073/200 , No. 50, Telegram from Mr. Richmond to Mr. Macmillan, Amman, 10 February 1955.
- F.O., 371/115496, No.86275, Report Written by E. Mrose "Confidention Egypt Reaction to the Turco- Iraq Agreement", 4 March 1955.
- F. O. 371/115653, Memorandum on Jordan and Bagdad Pact, Glubb to F.O, 9/11/1955.
- F.O, 371/110876, from Duke to Shuckburgh, F.O ,10 /11 /1955.

ثانياً الوثائق المنشورة

- F.R.U.S.: 1955-1957, Volume XIII, Near East.

ثالثاً المذكرات الشخصية

- ممدوح رضا: مذكرات الملك طلال، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1962.

رابعاً الرسائل العلمية

- بدوي واعر: سياسة الولايات المتحدة تجاه تركيا 1945-1960، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنيا، 2007.
- محمد مسير عارية الربيعي: السياسة البريطانية تجاه الأردن في عهد حكومة انتوني ايدن 1955 – 1957، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، العراق، 2007.
- نغم عبد الهادي: العلاقات التركية – الأمريكية خلال حكم الحزب الديمقراطي 1950-1960، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2004.
- ولاء فاروق أحمد: السياسة الأردنية بين القوى الأقليمية والدولية 1951-1961، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنيا، 2008.

خامساً المراجع العربية والمعربة

- أنتوني ناتنج: ناصر، ترجمة شاكر إبراهيم سعيد، ط2، مكتبة مدبولى، القاهرة، 1993.
- عبد الحميد شلبي: العلاقات السياسية بين مصر والعراق (1951-1963م)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2000.
- علي محافظة : العلاقات الأردنية – البريطانية من تأسيس الامارة حتى الغاء المعاهدة (1921 – 1957) ، دار النهار، بيروت، 1973.
- محمد محمود الدوداني: : تركيا وإسرائيل حقائق الذاتية ومزاعم الموضوعية 1949-1960، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2015.
- ولدمار غولمان: عراق نوري السعيد، انطباعاتي عن نوري السعيد بين سنة 1954 – 1958، مطابع مؤسسة الانتاج الطباعي، بيروت، 1965.

سادساً البحوث والمقالات

- أحمد فارس: رؤية عبد الناصر للنظام الاقليمي العربي 1952-1955، مجلة المستقبل العربى، ع20، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1980.
- محمد محمود الدودانى: الأزمة الأردنية 1957، مجلة المؤرخ المصرى، ع40، جامعة كلية الآداب، القاهرة، 2012.

سابعاً الدوريات الأجنبية

- The Middle East Journal: Vol. 9, Summer 1955.